

كتاب الفرائض

وهي قسمة الميراث، والوارث ثلاثة أقسام: ذو فرض، وعصبة، وذو رحم. فذو الفرض عشرة: الزوجان، والأبوان، والجد، والجدّة، والبنات، وبنات الابن، والأخوات، والإخوة من الأم. فللزوجة النصف إذا لم يكن للميتة ولد. فإن كان لها ولد فله الربع، ولها الربع واحدة كانت أو أربعاً إذا لم يكن له ولد، فإن كان له ولد فلهن الثمن.

كتاب الفرائض

جاء فيه من الفضائل وما اختص فيه من الأحاديث الدالة على علو منزلة متعلمه وما له من الأجر والثواب

ما اختص به هذا العلم من الحاجة إلى شيء من التفصيل والبيان

قسمها الله في كتابه فبينها تفصيلاً وتوضيحاً فكان من أثر ذلك أن سُخِّرَ له علماء الإسلام أيضاً زادوا في توضيحه وبيّنوا ما جاء في كتاب الله جلّ وعلاً

خصوصية
هذا العلم:

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11]

﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: 12]

في كتاب الله
جلّ وعلاً

كما في الحديث الصحيح من حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «ألقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلاولى رجل ذكر»، وثم أحاديث كثيرة.

في السنن

مُتَعَقِّدٌ عند أهل العلم على قسمة الموارث واستحقاق قرابة ومن أدلى بسبب صحيح في الجملة عند أهل العلم ولما كان مفصلاً في كتاب الله جلّ وعلاً كانت أكثر مسائله على الاتفاق والإجماع لا اختلاف فيها وقلّ فيها باب الاجتهاد والاختلاف في مسائل يسيرة

والإجماع

مشروعية
الفرائض

الذين هم أكثر الناس فهماً وأعمقهم فهماً

اعتباراً بما نُقِلَ عن الخلفاء والصحابة

هذا شرع الله وإذا قلنا من أن الله شرع فليس شيء أتم من شرع الله ولا أعظم مما جعله الله جلَّ وعلاً للعباد فلن يكون مساوياً له دستور ولا قانون ولا ما اعتاده مجتمع أو ما كان عوائد وألفه أهل بلد فليس بعد حكم الله حكم ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: 122]، ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: 50] أما الأحكام التي يسمونها قانونية أو مدنية أو غيرها فغيروا بها أحكام الله جلَّ وعلاً وغيروا ما جاء في كتابه وظنوا أن ذلك أهدى سبيلاً أو أصلح للعباد أو أنه أقوم للعدل فلو تأملتم جميع ما جاء في الدساتير الجديدة أو ما عُرف في العوائد القديمة فلن تجد أتم ولا أعدل ولا أنجح ولا أنجع ولا أكمل مما جاء في كتاب الله سبحانه وتعالى ولرايت فيها من التناقض والعوار والخلل والثغرات والإشكالات ما الله به عليم

أن التعبير بالمساواة ليس بصحيح؛ لأن المساواة هو التسوية والتسوية على الإطلاق ليست صحيحة وإنما الحق والعدل وهو أن يُعطى كل ذي حق حقه فلو سوي من يستحق القليل بمن يستحق الكثير لكان ذلك ظلماً وانحرافاً ونحن ليس عندنا تسوية وإنما عندنا العدل

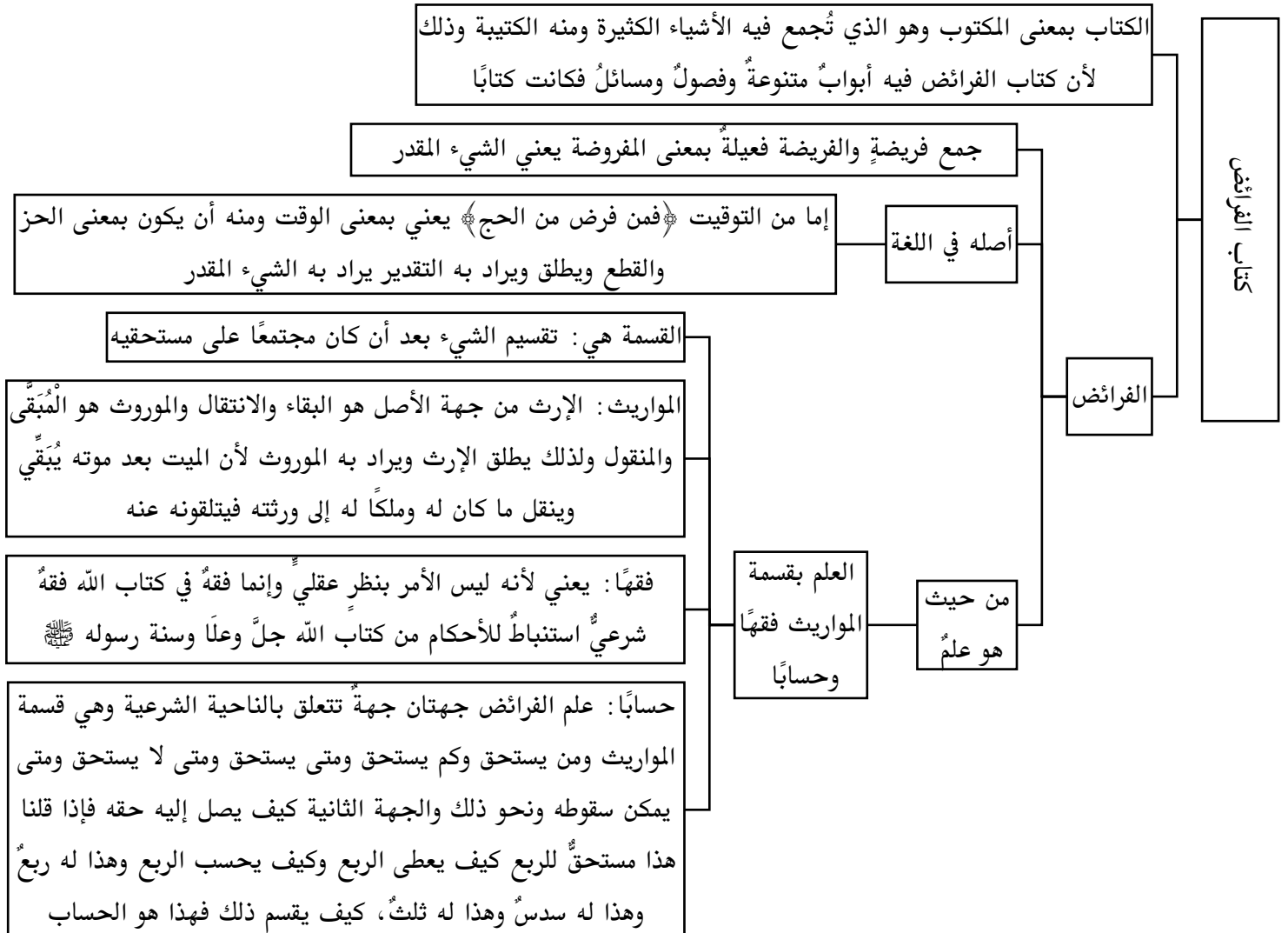
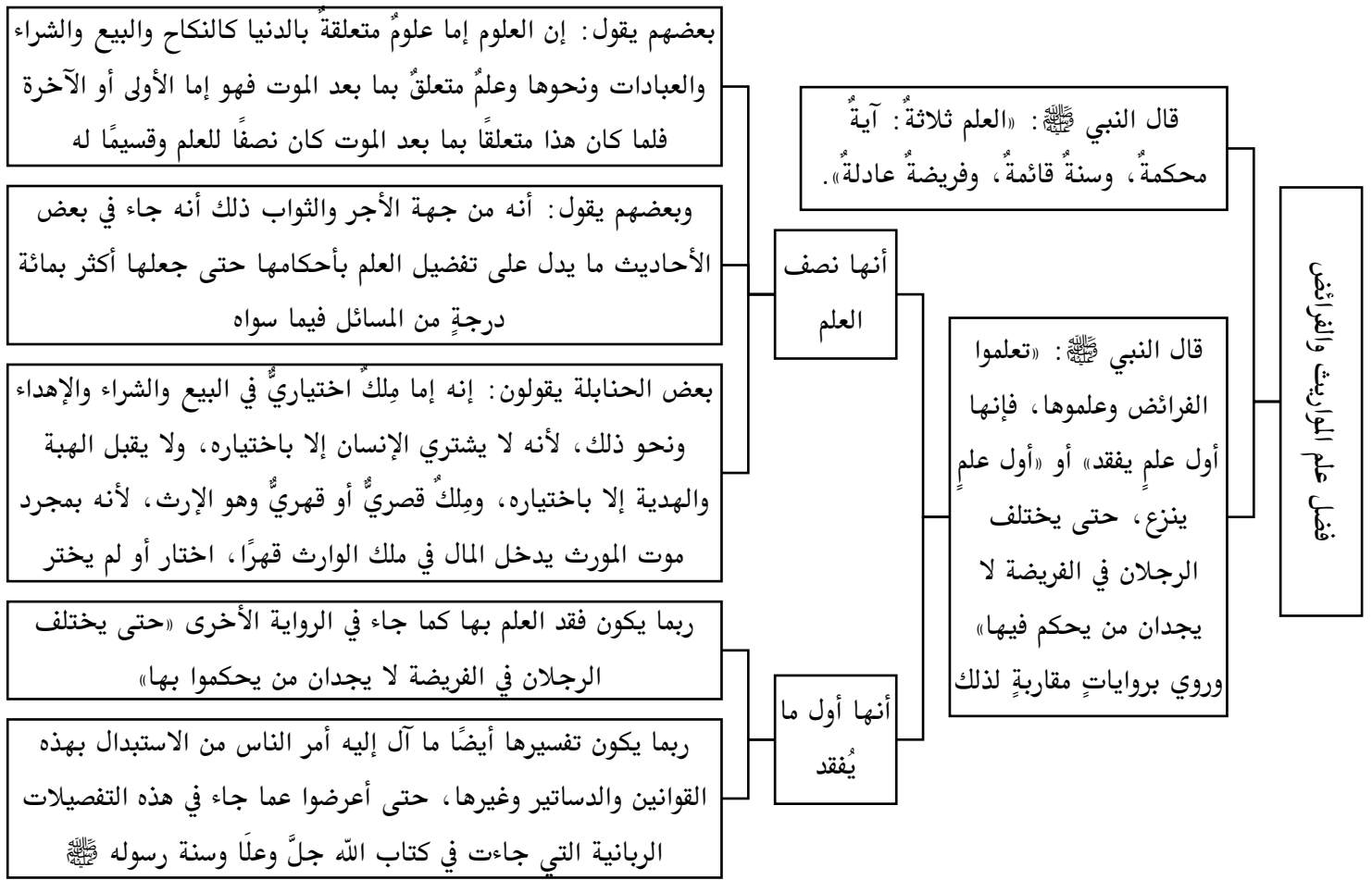
يجب أن يُعلم أن مبنى الأحكام على الانقياد والتسليم وعلى هذا أصل الملة والتوحيد فإن في هذه الدنيا ابتلاء وإنما يكون المؤمن مؤمناً حكم الله جلَّ وعلاً غير معترض ولا راد ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: 65]، ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مبيناً﴾ [الأحزاب: 36] والضلال ليس في الآخرة فقط بل هو حتى في ما يتعلق من أمور الدنيا ومصالحها فإنه لا يكاد ينتقل إلا إلى بلاء وإلى شر وإلى سوء وإلى ما لا يحصل به صلاح

أن الله جلَّ وعلاً حكم فعدل ولذا قال: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: 32]

أن الغنم بالغرم كما أن الشرع جاء في مسائل كثيرة بتعليق المسؤوليات والإنفاق والتبعات على الرجال فقد جعل لهم مقابل ذلك ما اختصوا به من الميراث على النساء

ليس في كل الأحوال أن الرجل أكثر من الأنثى فثم مسائل قد يستويان وثم مسائل قد تكون الأنثى أكثر من الرجل لكن ما ذكره بالنسبة للبنات مع الأبناء أو الأخوات مع الإخوة فيعني سواءً أشقاء أو لأبٍ فهذا صحيح وهو مما جاء به الكتاب صريحاً.

هل المقصود التسوية في كل شيء؟ لا يتصور هذا فإنما جعل الله جلَّ وعلاً للمرأة مختصةً به غير ما جعل للرجل مختصاً به مما خلَقوا في أصل خلقتهم وابتلي جنس النساء بشيءٍ لم يبتل به الرجال وتعلق بالرجال أحكام لم يتعلق بهن النساء فنقول: يا أيها المدعون لدعوة التساوي فإذا لم تكونوا قادرين على التسوية في كل شيء فقد بطلت طلبتكم وهذا لا يمكن أن يقول به أحد



كتاب الفرائض

الفرائض

من حيث هو علمٌ

العلم بقسمة الموارث فقهاً وحساباً

هذا الحساب من حيث النظر المستقل فهو ليس من علوم الشريعة ولكن الفقهاء لما كان لا يتوصل إلى تمام العلم بهذه الأحكام إلا بهذه الحسابات طرقوها وبحثوها وأحسنوا فيها

أي شيء يبدأ به بعد موت الميت؟

ما يحتاج إليه الميت من أجرة تغسيل وقيمة كفن وحفر قبر ودفن ونحوها وذلك لأنها من أهم ما يحتاج إليه الميت وهو لباسه الذي يستتر به وثيابه التي يقدم بها على ربه جلّ وعلاً فكانت أهم ما يكون هذا التقديم هو مشهور مذهب الحنابلة وقول جماعة من أهل العلم قال الحنابلة: إن الإنسان لا ينفك عن لباسه، حتى المفلس لا يؤخذ منه لباسه الذي عليه، ولا يجرد مما تقوم به حياته الأصلية، من مطعم ومشرب ومسكن ونحو ذلك

الديون المتعلقة بعين التركة كالموثقة برهن وأرش الجنائيات في العبيد ونحوهم وما في معنى ذلك من الحقوق، وهذان الاثنان فيهما خلاف من جهة أيهما الأول، فبعضهم يقدم ما يحتاج إلى الميت وبعضهم يقدم الديون المتعلقة بعين التركة لأنها متعلقة بعين ذلك المال

الديون التي تعلقت بذمة الميت، يعني ما فيها رهن أعطاه ديناً وأرسله قال هو متعلق بذمتك متى ما قدرت رده علي، الديون المرسلة والمطلقة

ثم إذا بقي بعد ذلك بقية ينظر في الوصية وقسمة الموارث

إلا أن يكون أوصى بجميع ماله وأجازة الورثة فلا يبقى لهم شيء

الوصية وقسمة الموارث

قال جلّ وعلاً: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: 11] فهنا قدم الوصية على الدين ونحن قدمنا الدين على الوصية قال أهل العلم: إن التقديم هنا مع أن الوصية تبرع والدين المتعلق بعين التركة سابقٌ وواجبٌ لكن لما كانت النفوس لا تنبعث إلى بذل التبرعات والوصيات بدأ الله به تأكيداً وإلا الدين له من يطالبه حتى لو لم يحاولوا لو أن الورثة ضعف دينهم أو وجد عنهم شيء من الجشع والحرص وأرادوا ألا يعطوا أصحاب الحقوق حقوقهم فثم أصحاب الدين يطالب بدينه لذلك أكد الله جلّ وعلاً ذلك فقده، لا أنه مقدم من جهة الاستحقاق

أسباب الميراث

النكاح

قال النازم: أسباب ميراث الوريث ثلاثة * كلٌ يفيد ربه الورثة // وهي نكاح، ولأء ونسب * ما للموارث بعدهن سبب

والمقصود بالنكاح عقد الزوجية الصحيح فلو كان عقداً

باطلاً كالنكاح الذي على معتدة مثلاً فلو مات شخصٌ وقد عقد على معتدة، ثم جاءت تطلب الميراث فنقول: مادمت معتدة من فلان فهذا العقد باطلٌ فلست له بزوجةٍ فلا تستحقين شيئاً

فاسداً الفاسد مختلفٌ عن الباطل فيه بعضهم يصحها وبعضهم لا يصحها فلو كان مثلاً عقدت بدون وليٍّ فإن العقد بدون وليٍّ فاسدٌ عند جماهير أهل العلم خلافاً لأبي حنيفة فبناءً على ذلك لا تترث به المرأة عند جماهير أهل العلم وله أمثلة

صحيحاً فإذا كان العقد قد تمت الشروط فكان صحيحاً فلو مات الزوج حتى ولو لم يدخل بها، فإنها تستحق الميراث.

القرباة

من حيث الجملة القرباة سببٌ مدنيٌّ أما من حيث التفصيل لا، فيه من يدخل في الاستحقاق وفيه من لا يدخل

القرباة كل من يدلي إلى الميت بقرباة نسبيةٍ وليس من ذوي الأرحام فذوو الأرحام لا يرثون إلا عند عدم من يستحق ذلك من القرباة على سبيل المثال الخال والخالة والعمة من ذوي الأرحام لا يرثون لكن قد يستحقونه بوجهٍ آخر

القربة

قال الله جلَّ وعلا: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: 75] آيات المواريث الثلاثة ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11]، ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ﴾ [النساء: 176]، ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: 12] فهو في إرث الإخوة لأُم

الولاء

يعني الإعتراف فمن أعتق شيئاً فإنه يكون وارثاً له لو مات لقول النبي ﷺ: «إنما الولاء لمن أعتق» وقال النبي ﷺ: «الولاء لَحَمَةٍ كُلِّ حَمَةٍ النَّسَبُ»، فكما أنه يرث بالنسب فكذلك يرث بالإعتاق

هذا محل إجماع واتفاق بين أهل العلم وهذا على قول الناظم: "ما للمواريث بعدهن سبب"

من أسلم على يديه شخص فإنه يرثه لو مات

جاء عن النبي ﷺ وإن كان في الحديث ضعف "أنه أولى به في محياه وفي مماته"

يقولون والنعمة التي تحصل لهذا الشخص بسببها الإسلام أعظم من النعمة التي تحصل بسبب الزوجية أو بعض القرابة

اللقيط للملتقط

فيكون من التلقط شخصاً فرباه وأحسن إليه فيكون له ميراثه وهذه من الأشياء المختلف فيها

يقول الناظم الرحبي: ويمنع الشخص من الميراث * واحدة من علل ثلاث //رق، وقتل واختلاف دين * فافهم، فليس الشك كاليقين

الرق

من كان رقيقاً فإنه لا يملك فبناءً على ذلك لا يرث لأن لو ورثنا الرقيق لأفضى ذلك إلى أن ينتقل المال إلى الأجنبي لأنه إذا أخذ الرقيق المال فسيكون لسيده وقد يكون سيده ليس له علاقة بهذا الميت من وجه قريب ولا بعيد

مثال لو أن ابناً مات وأبوه رقيق وهذا الابن له مالٌ فالأصل أن الأب يرث لكن لما كان هذا الأب رقيقاً فإنه ممنوع من الإرث

القتل

لو أن شخصاً قتل مورثه كأن يقتل الأخ أخاه وهو عصبته وأقرب الذكور إليه فالأخ يرث لكن في هذه المسألة منعه من الميراث لأنه قاتلٌ ولثلاً يفعل ذلك ضعاف النفوس فإنهم إذا كان لهم قرابة فيهم غنى وفيهم ثراء ونحو ذلك وعلموا أنهم يتأخر إرثهم فربما تستعجل نفوسهم البغيضة البشعة فتقتل مورثها حتى تتحصل على ذلك المال لعلمهم أنهم يسمحون عنه أو لا يقتادونه ويقتصون منه، فيفعلوا ذلك فلأجل ذلك جاءت القاعدة الشرعية "من استعجل شرعاً قبل أوانه عوقب بحرمانه".

اختلاف دين

فلو مات الإنسان ووالده كافرٌ وأمه كافرةٌ فإن الابن هذا الذي مات لا يرثه أبواه الكافران لأن الله جلَّ وعلا يقول: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: 71] فالولايات منقطعة بين المسلم والكافر ولذلك أجمع أهل العلم على أنه إذا كان مختلفي الديانة فلا يرثه بعضهم الآخر والعكس بالعكس أيضاً لو كان مثلاً الأب كافراً ومات وابنه مسلمٌ فإنه لا يرث لاختلاف الدين